العام والمؤسسات السياسية الاسرائيلية ، اضاف قيدا آخر على حرية التصرف العملي ازاء هذه المسألة .

٣ ــ ان أوراق الضغط التي يمتلكها الحكم الاردني في مواجهة اسرائيل ، والمتمثلة في امكانية اضطراره لنفض يده من مسألة الضفة الغربية وحلول منظمة التحرير محله كشريك في المفاوضات ، لم تكن لتوازي أوراق الضغط التي تمتلكها اسرائيل في مواجهته، والمتمثلة في عدم استجابة قطاع كبير من الرأي العام الاسرائيلي لفكرة الانسحاب من الضفة الغربية ، وتعقيدات الوضع الحكومي و« الامني » الذي يترتب على مسألة الانسحاب .

٤ ــ ان الفهم الاسرائيلي لموضوعة « فك الارتباط » على نهر الاردن ، ينحصر ضمن دائرة من الترتيبات السياسية والادارية ، بينما الفهم الاردني لها يتعدى ذلك الى انسحاب مادي للقوات الاسرائيلية من الضفة الغربية « الى أقصى مسافة ممكنة » ، كما عبر عن ذلك الملك حسين . وقد ترجم الفهم الاسرائيلي هذا ، ييغال الون بقوله في وقت سابق أمام الكنيست : « ان النموذج المصري لفصل القوات لا يلائم الوضع على الحدود الاردنية » . وأضاف الون : « ليس هناك مكان لجيش الامم المتحدة على هذه الحدود ، وانه ليست هناك مشكلة فصل قوات لعدم وجود قوات عليها اصلا ، وان المقصود بذلك هو محادثات »(٦١). وقد فسرت صحيفة دافار الاسرائيلية في حينه ، تصريحات ألون بقولها : « وبناء على ذلك تعتقد المصادر في القدس ، ان المواضيع التي يمكن التحدث بها بين اسرائيل والاردن ، لا تتضمن تحريك قوات عسكرية ، وانما تشمل نقل صلاحيات ادارية وجسور مفتوحة أكثر »(٦٢).

على هذا الاساس اذن ، وانطلاقا من تقاطعات هامة وتعارضات راهنة ، في موقف كل من الطرفين ، انتهت مرحلة جس النبض واختبار البدائل المختلفة ، دون الوصول الى نتائج عملية ملموسة في تلك الفترة . غير ان ادراك الحكم الاردني لاهمية وضع يده على جزء من الارض الفلسطينية ، عبر اتفاقية « فك ارتباط » ، بما يستتبع ذلك من اضافات جديدة لعناصر مادية في موقفه ، جعله يواصل عمله السياسي مختبرا كافة الامكانات وكل الفرص السانحة .

وهكذا ، تأسيسا على خاتمة الاتصالات الاردنية ــ الاسرائيلية تلك ، وفي جو من التوجس والقلق تجاه الموقف الاميركي(٦٣)، قام الملك حسين في أواسط آذار (مارس) الماضي بزيارته الاولى الى واشنطن ، تلك الزيارة التي قطعتها قبل ان تبدأ ، احداث التمرد العسكري في الجيش الاردني التي وقعت في أوائل شباط (فبراير) الماضي . وبالرغم من الاهمية البالغة التي علقت على تلك الزيارة ، والاحاديث الصحفية التي تناولتها باسهاب ، فانه بالقياس الى النتائج المعلنة ، لا يمكن القول بأن زيارة الملك هذه، كانت نقلة ذات أهمية خاصة في رحلة العمل السياسي الاردني الطويلة ، لقطف جانب من ثمار حرب تشرين الوطنية . فالبيان الاميركي ــ الاردني المشترك ، لم يشر الى الموضوع الذي كان من المقدر له أن يستأثر بالقسط الاهم من محادثات الملك حسين مع المسؤولين الاميركيين ، ونعني بذلك دعم موقف الاردن الداعي الى تحقيق « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية على نهر الاردن(٦٤). ومع ذلك يمكن القول ، ان البيان الاميركي ــ الاردني المشترك ، بما تضمنه من وعود بمواصلة تقديم العون العسكري والاقتصادي للحكم الاردني ، قد أسهم في وضع حد لتخوفات الملك ازاء الموقف الاميركي ، التي عبر عنها في أكثر من مناسبة . ويعتبر الامر هذا في حد ذاته ، متغيرا جديدا لصالح الموقف الاردني ، ساهم عبر اطمئنان الحكم الى استمرارية دوره التاريخي في المخطط الامبريالي